

Distr.
GENERAL

TD/409
13 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الإعلان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية

نحن، وزراء البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في ساو باولو بمناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر،

إذ نشير إلى برنامج عمل المآتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وإعلان المآتي الوزاري الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين^(١)،

وإذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٢)،

وإذ نشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٨٠/٥٦ و ٢٤٢/٥٧ و ٢٠١/٥٨ بشأن الإجراءات المحددة المتعلقة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نشير أيضاً إلى الإعلان الوزاري لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري الذي انعقد بمناسبة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، بالمكسيك، في عام ٢٠٠٣،

١ - مُقرر بأن تجارة البلدان غير الساحلية المنقولة عن طريق البحر وعن طريق النقل الداخلي لا مفر من اعتمادها على النقل العابر لبلدان أخرى وعلى سياساتها المتصلة بالعبور ومؤسساتها ومرافقها. وعمليات عبور الحدود الإضافية والمسافات الطويلة الفاصلة بين الأسواق الرئيسية تزيد إلى حد كبير إجمالي الإنفاق على خدمات النقل، مما يؤدي إلى تآكل هامش قدرتها على المنافسة في السوق الدولية. وهذا الوضع غير المؤات يؤدي باستمرار إلى مزيد تهميش البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي؛

(١) انظر القرار ٢٠١/٥٨.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

٢- تؤكد بقوة أن تكاليف النقل المفرطة تخلق حاجزاً رئيسياً فعالاً أمام الأسواق الأجنبية. وحصّة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية آخذة في الانخفاض. ونظراً لذلك، فإن المفاوضات الجارية بشأن نفاذ السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، ينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً للمنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن تحظى هذه البلدان بمعاملة خاصة في منظمة التجارة العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار مواقعها الجغرافية غير المواتية التي تتسبب في تآكل هامش قدرتها على المنافسة. وينبغي لمنظمة التجارة العالمية تفعيل عملها المتصل بالاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تُعطى أولوية الرعاية للبلدان النامية غير الساحلية، التي تتعرض لضرر مزدوج؛

٣- تؤكد على أهمية تدابير تيسير التجارة بالنسبة للتجارة الدولية. ويتعين إيلاء أولوية الاهتمام للبلدان النامية غير الساحلية عند تنفيذ أي برنامج المساعدة التقنية في مجال تيسير التجارة، وفق ما طالب به إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية؛

٤- نتعهد ببذل جهود مشتركة في إطار المفاوضات التجارية الدولية من أجل تحقيق قدر أكبر من نفاذ البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق. ونتفق، في هذا الصدد، على إضفاء الصبغة المؤسسية على الاجتماع الوزاري لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية من أجل مزيد تجديد حيوية جهودنا المتسقة في المفاوضات التجارية الدولية؛

٥- نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بالتعاون والتشاور مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، تيسير مساعي البلدان النامية غير الساحلية لتنظيم اجتماع خبراء يجمع بين المفاوضين التجاريين ومسؤولي البلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها على تقييم العملية اللاحقة لمؤتمر كانكون، وعلى توحيد استراتيجياتها للمفاوضات القادمة؛

٦- نشدد على ضرورة التنفيذ التام والفعلي لبرنامج عمل المآتي، وهو أول برنامج عمل صمّمته الأمم المتحدة على الإطلاق لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. كما أن التدابير المحددة التي يلزم اتخاذها ينبغي أن تُتابع بمثابرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

٧- ندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الأونكتاد واللجان الإقليمية، والمنظمات الدولية الأخرى، خصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة الجمركية العالمية، إلى الشروع في تدابير تنفيذ برنامج عمل المآتي. ومن المرجح من مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بموجب الولاية التي حددها له الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦، تعزيز عمله من أجل الاضطلاع بأنشطة متابعة متسقة ومتناسكة. وينبغي تزويد مكتب الممثل السامي بما يكفي من الموارد لينجز بفعالية الولاية المعززة التي كلفه بها مؤتمر المآتي؛

٨- نشثي على المساعي المتواصلة التي تبذلها حكومة باراغواي بوصفها منسق مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في جنيف، بالتعاون الوثيق مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رئيسة المجموعة في نيويورك، في المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية.